

## زكاة

القرار رقم (IZ-2021-1357)

الصادر في الدعوى رقم (Z-2020-14543)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة

الدخل في مدينة جدة

### المغاتيج:

ربط زكي - وعاء الزكاة مبالغ فيه - محاسبة المكلف تقديرياً - الوعاء الزكي بناءً على نسبة تقديرية من أرباح المبيعات الظاهرة في ضريبة القيمة المضافة هامش الربح.

### الملخص:

طالبة المدعي بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن الربط الزكي التقديري لعام ١٤٤٠هـ، ذلك أن وعاء الزكاة مبالغ فيه وتم بناءً على نسبة تقديرية من أرباح المبيعات الظاهرة في ضريبة القيمة المضافة للعام الزكي وأن المبيعات مقسومة على (٨) لتحديد رأس المال العامل وذكر أن هامش الربح لا يتعدى (٣)% - أثبتت الهيئة بأن قرارها جاء متواافقاً مع مواد قواعد حساب زكاة مكلفي التقديري، وعليه فإن الهيئة مارست صلاحيتها الممنوحة لها بمحاسبة المكلف تقديرياً وفق ما يتم التوصل إليه من معلومات وبيانات يحق للهيئة وفق الصلاحيات الممنوحة لها نظاماً بالرجوع إليها لتتمكن من احتساب الوعاء الزكي - ثبت للدائرة أن المدعي من الفئات التي تخضع لقواعد حساب زكاة مكلفي التقديري، وبالتالي يحق للمدعي عليها جمع المعلومات واحتساب الزكاة على المدعي بالأسلوب التقديري - مؤدى ذلك: رفض اعتراف المدعي - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

### المستند:

- المادة (٣) من قواعد حساب زكاة مكلفي التقديري الصادرة بقرار معالي وزير المالية رقم (٨٥٢) وتاريخ ٢٨-٠٢-١٤٤١هـ.

### الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآلله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:

إنه في يوم الأحد الموافق: ٢١/١٠/٢٠٢١م عقدت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في محافظة جدة، المنصوص عليها في المادة (٦٧) من نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١٥٠/١٠/١٤٢٥) وتاريخ (١١/١٠/١٤٢٥)هـ، وتعديلاته، والمُشكلة بموجب الأمر الملكي رقم: (٦٤٧٤) وتاريخ: ٢٣/١٢/١٤٣٩هـ وذلك للنظر في الدعوى المقامة من (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل؛ وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية بالرقم أعلاه وبتاريخ: ٢٩/٠٤/٢٠٢١م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي ... بصفته مالكاً... (سجل تجاري رقم ...) بموجب السجل التجاري، تقدم باعتراضه على الربط الزكوي التقديرى، لعام ١٤٤٠هـ الصادر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، حيث يعترض المدعي على إجراء المدعي عليها المتمثل في الربط تقديرياً ذلك أن وعاء الزكاة مبالغ فيه وتم بناءً على نسبة تقديرية من أرباح المبيعات الظاهرة في ضريبة القيمة المضافة للعام الزكوي وأن المبيعات مقسمة على (٨) لتحديد رأس المال العامل وذكر أن هامش الربح لا يتعدى (٣٪)، ويطالب بإلغاء الربط.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها أجابت بأن قرارها جاء متوافقاً مع المواد (الثالثة) و (الرابعة) من قواعد حساب زكاة مكلفي التقديرى الصادرة بقرار معالي وزير المالية رقم (٨٥٢) وتاريخ ٢٨/٠٢/١٤٤١هـ، وعليه فإن الهيئة مارست صلاحيتها الممنوحة لها بموجب ذلك والذي يخولها بمحاسبة المكلف تقديرياً وفق ما يتم التوصل إليه من معلومات وبيانات يحق للهيئة وفق الصلاحيات الممنوحة لها نظاماً بالرجوع إليها لتتمكن من احتساب الوعاء الزكوي الذي يعكس بطريقة عادلة حقيقة نشاط المكلف في ضوء الظروف والحقائق المرتبطة بالحالة والمعلومات المتوفرة عن المكلف لدى الهيئة، وذلك إما من خلال ما يقدمه المكلف من دلائل وقرائن موثقة، أو من خلال الرجوع بشكل مباشر ومستمر لأي معلومات لها صلة مباشرة بالمكلف يتم الاحتفاظ بها لدى طرف ثالث تبين حجم استيراداته، وعقوده، وعمالته، والقروض والإعانت الحاصل عليها، وبالإمكان تزويد اللجنة الموقرة بالمستندات التي تدعم ذلك حال طلبها. وعليه تؤكد الهيئة أن قرارها محل الدعوى مبنياً على أسباب نظامية صحيحة منصوص عليها في حيثاته وعلى المدعي إثبات عدم صحة القرار.

وفي يوم الأحد الموافق: ٢١/١٠/٢٠٢١م، عقدت الدائرة جلساتها عن بعد لنظر الدعوى ولم يحضر المدعي رغم تبليغه بموعيد الجلسة نظامياً، وحضر ممثل المدعي عليها ... ذو الهوية الوطنية رقم: (...) بتقويه الصادر عن وكيل محافظ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك للشؤون القانونية برقم: (...) وتاريخ: ٤/٠٦/١٤٤٢هـ، وبعد الاطلاع على ملف الدعوى ولصلاحية الفصل في الدعوى وفقاً لأحكام المادة (٢٠) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية قررت الدائرة رفع الجلسة للمداولة تمهيداً لإصدار القرار فيها.

## الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم (٥٧٧/٢٨/١٧) وتاريخ (٢٠٢٣هـ)، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (٢٠٢٣/١٣٧٦٠٣هـ)، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بتاريخ ١٤٣٨/٦/١٤هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٤٥٠/١٥/١) وتاريخ ١٤٥٠هـ وتعديلاته، ولائحة التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١٤٥٠/٦/١١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد وإجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٤/٢١هـ. والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

**من حيث الشكل؛** لما كان المدعي يهدف من دعوه إلى إلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في شأن الربط الزكوي التقديرى لعام ١٤٤٠هـ، وحيث إن هذا النزاع من النزاعات الضريبية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل بموجب الأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٤/٢١هـ، وحيث قدّمت الدعوى من ذي صفة، خلال المدة المقررة نظاماً، مما يتعين معه لدى الدائرة قبول الدعوى من الناحية الشكلية.

**ومن حيث الموضوع،** فإنه بتأمل الدائرة للأوراق والمستندات التي تضمنها ملف الدعوى، وما أبداه أطرافها من طلبات ودفاع ودفع، فقد تبين للدائرة أن الخلاف يكمن في إصدار المدعي عليها الربط الزكوي التقديرى لعام ١٤٤٠هـ، حيث يعترض المدعي على إجراء المدعي عليها المتمثل بالربط تقديرياً ويطالبه بإلغاء الربط الزكوي، فيما دفعت المدعي عليها بصحة قرارها. وحيث نصت المادة (٣) من قواعد حساب زكاة مكلفي التقديرى الصادرة بقرار مالي وزير المالية رقم (٨٥٢) وتاريخ ٢٨-٢٠٢٤هـ والمتضمنة على: «يقدر وعاء الزكاة للمكلف الخاضع لهذه القواعد بتحديد رأس مال يتناسب مع حجم نشاط المكلف وفقاً للمعادلة الآتية: (المبيعات/٨٠+المبيعات×١٥٪) وبما لا يقل عن رأس المال الوارد في السجل التجاري أو التراخيص اللازمة للنشاط أو أي مستندات أخرى يمكن للهيئة عن طريقها تحديد رأس المال».» ووفقاً لما سبق، وبالاطلاع على البيانات المقدمة من الطرفين، وحيث أن المدعي من الفئات التي تخضع لقواعد حساب زكاة مكلفي التقديرى، وبالتالي يحق للمدعي إليها جمع المعلومات واحتساب الزكاة على المدعي بالأسلوب التقديرى وفقاً لتلك القواعد التي تنص على تقدير الأرباح لنشاط المدعي بنسبة (١٥٪) من المبيعات المصرح عنها في إقرارات ضريبة القيمة المضافة، وتقدير رأس المال بقسمة تلك المبيعات على (٨)، وبالاطلاع على الربط التقديرى محل الخلاف يتبيّن أن المدعي عليها قامت بتطبيق المعادلة أعلاه على المبيعات المصرح عنها في إقرارات ضريبة القيمة المضافة المقدمة من المدعي، الأمر الذي تخلص معه الدائرة إلى رفض اعتراف المدعي على الربط الزكوي التقديرى لعام ١٤٤٠هـ.



## القرار:

**ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:**

- رفض اعتراف المدعي على الربط الزكوي التقديرى لعام ١٤٤٠هـ.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين وفقاً لأحكام المادة (٥٦) من نظام المرافعات الشرعية، وحددت الدائرة ثلاثة أيام موعداً لتسلیم نسخة القرار، ويعتبر هذا القرار نهائياً وواجب النفاذ وفقاً لما نصت عليه المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

**وصلَ الله وسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَاحْبِيهِ أَجْمَعِينَ.**